

المبحث الأول السيادة

تمهيد وتقسيم

من القضايا المثارة داخل كل مجتمع قضية السيادة «La Souveraineté»؛ وذلك لأن من يملك الحق في السيادة يملك الحق في السلطة، سواء باشرها بنفسه أو عن طريق غيره^(١).

فالسيادة على هذا الأساس هي تلك السلطة العليا «Suprême Pouvoir» التي تملك حق التشريع، والتي لا تعرف بجانبها أو فوقها فيما تنظم من علاقات سلطة عليا أخرى، فهي سلطة تسمو فوق الجميع وتفرض نفسها على الجميع بما تملك من سلطة الأمر والنهي العليا^(٢)، فالسيادة تعد سلطة أصلية لا تستمد أصلها من غيرها، وتخرج منها سلطات الجهات الأخرى الأدنى منها.

ولكن من هو صاحب السيادة في الدولة؟ هذا ما سألقى الضوء عليه في الفقه الدستوري المعاصر، وفي الفقه الإسلامي. وذلك في مطلبين:

المطلب الأول: صاحب السيادة في الفقه الدستوري المعاصر.

المطلب الثاني: صاحب السيادة في الفقه الإسلامي.

(١) د. صبحي عبده سعيد، الحاكم وأصول الحكم، في النظام الإسلامي، دار الفكر العربي، ١٩٨٥م، ص ٦٩.

(٢) د. ثروت بدوي، النظم السياسية، دار النهضة العربية، ١٩٨٦م، ص ٤٠، ٤١.

المطلب الأول

صاحب السيادة فى الفقه الدستورى المعاصر

تقيد

يلزم لقيام الدولة وجود سلطة عليا يخضع لها جميع أفراد المجتمع ، ولا توجد سلطة عليا أخرى معادلة أو منافسة لها - كما سبق ذكر ذلك - وبدون هذه السلطة لا وجود للدولة ويكون الأمر فوضى ، وقد أطلق رجال الفقه الفرنسى على السلطة اسم «السيادة»^(١).

وفكرة السيادة فكرة قديمة ظهرت أول مرة فى عهد الرومان ، وإبرازها فى الفكر السياسى الحديث يرجع الفضل فيه إلى الفكر الفرنسى وبخاصة الفقيه الفرنسى «بودان» فى مؤلفه «الجمهورية» الذى أصدره فى النصف الثانى من القرن السادس عشر .

وفكرة السيادة ظهرت فى فرنسا دفاعاً عن سلطات الملك إزاء البابا وأمراء الإقطاع فى العصور الوسطى ، حيث ذهبوا إلى التأكيد على أنه يتمتع بالسيادة الكاملة فى مملكته ، وأصبحت السيادة هى تلك السلطة العليا التى لا تجد منافساً أو مساوياً لها فى السلطة داخل الدولة .

(١) انظر : -

- COSSE (É): Du Princip de Souverainet, 2^{ème} éd. Arthur Rousseau. Paris, 1882.
- BURDEAU (G): Cours de droit constitutionnel, 4^{ème} éd. L. G. D. J., Paris, 1946, PP.70-88
- DELAPRADELLE (A.): Cours de droit constitutionnel, éd. A. Pedone, Paris, 1912. PP. 22-25.

وعندما قامت الثورة الفرنسية، عمد رجال الثورة الفرنسية إلى الاحتفاظ بنظرية السيادة ولكنهم نقلوها من الملك إلى الأمة، لتصبح الأمة هي صاحبة الحق في السيادة، واستخدم رجال الثورة الفرنسية وفلاسفتها مبدأ «سيادة الأمة»^(١) كسلاح من أسلحة الكفاح ضد الملوك المستبدين، وضد نظرية التفويض الإلهي التي يستندون إليها^(٢).

وتكاد تعترف كافة أنظمة الحكم الحديثة في العالم على اختلاف طبيعتها الديمقراطية أو الديكتاتورية، بأن الشعب هو صاحب سلطة الحكم، له السيادة والكلمة العليا في حكم نفسه، أما نظرية التفويض الإلهي المباشر أو غير المباشر التي كانت تُرجع السلطة بطريقة أو بأخرى إلى الله - عز وجل - الذي يفوضها إلى أحد الملوك والحكام، فقد مضت إلى ذمة التاريخ^(٣).

وعلى الرغم من اعتراف كافة أنظمة الحكم الحديثة بأن السيادة للشعب . . كما سبق ذكر ذلك، فإن هذا لم يمنع اختلاف المذاهب في تفسير المقصود بالشعب، وما إذا كان يقصد بالشعب الجماعة ككل لها كيان خاص، أو الأفراد الذين يتكون منهم الشعب، لذلك نشأت نظريتان للسيادة، يترتب على الأخذ بإحدهما نتائج تختلف عن نتائج الأخرى، وهما نظرية سيادة الأمة ونظرية سيادة الشعب. وفيما يلي عرض لهاتين النظريتين بشيء من الإيجاز في الفرعين التاليين:

(١) د. عبد الحميد متولى، «الإسلام ومشكلة السيادة في الدولة»، بحث منشور في مجلة الحقوق للبحوث القانونية والاقتصادية، تصدرها كلية الحقوق جامعة الإسكندرية، السنة الثانية عشرة، ١٩٦٢، ١٩٦٣م، العددان الثالث والرابع، ص ١٠.

(٢) انظر

- د. صبحي عبده سعيد، السلطة السياسية في المجتمع الإسلامي، وكالة الأهرام للتوزيع بالداخل والخارج، القاهرة، ١٩٩١م، ص ١١٥، ١١٦.

- د. حازم عبدالمتعال الصعدي، النظرية الإسلامية في الدولة، مع المقارنة بنظرية الدولة في الفقه الدستوري الحديث، رسالة دكتوراه، دار النهضة العربية، الطبعة الأولى ١٣٩٧هـ، ١٩٧٧م، ص ٢٨٠، ٢٧٩.

(٣) ماجد راغب الحلو، الاستفتاء الشعبي والشرعية الإسلامية، دار المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، ١٤٠٣هـ، ١٩٨٣م، ص ١٤.

الفرع الأول: نظرية سيادة الأمة

La Théorie De La Souveraineté National

تقوم هذه النظرية على أساس فكرة العقد الاجتماعي^(١) للمفكر الفرنسي جان جاك روسو^(٢) ومضمون هذه النظرية أن السيادة للأمة باعتبارها شخصاً مستقلاً ومتميزاً عن الأفراد المكونين لها، فالسيادة ليست ملكاً لأفراد الأمة مستقلين، فليس لكل منهم جزء من السيادة، وإنما للسيادة صاحب واحد هو الأمة التي هي شخص جماعي مستقل عن الأفراد الذين يكونونها.

وهذه النظرية تجد أساسها في أفكار «روسو» في كتابه العقد الاجتماعي ويرجع الفضل لـ «سيز - Sieye's» في بلورة هذه النظرية^(٣).

(١) لمعرفة المزيد عن فكرة العقد الاجتماعي انظر :

- ROUSSEAU (J. J): DU contrat social, Paris, ÉD. Félix Alcan, 1896.
- CADOUX (CH.): Droit constitutionnel et Institutions Politiques, 3^{ème} éd, cujas, Paris, 1988, p. 102 et su.

(٢) انظر :

- PRÉLOT (M.) ET LESCUYER (G.): histoire Des idées polititiques, 11^{ème} éd. Dalloz, Paris, 1992, P. 316 et Su.

(٣) لمزيد من التفصيل عن نظرية سيادة الأمة انظر :

- HAURIOU (A.): Droit constitionnel et institutions politiques, Montchrestieen, Paris, 1966, P. 296 et su.
- LA FERRIÈRE (J.): Manuel de droit constitutionnel, 2^{ème} éd., Montchrestien. Paris, 1947, P. 368 et su.
- BARTHÉLEMY (J.): Précis de droit constitutionnel, 4^{ème} éd., Dalloz, Paris, 1938, PP. 54 - 65.
- CADART (J.): Institution politiques et droit constitutionnel, 2^{ème} éd., L. G. D. J., Paris, T. 11, 1979, p. 182.
- GICQUEL (J.): Droit constitutionnel et institutions Politiques, 9^{ème} éd., Paris, Montchrestien, 1987, PP. 231 - 233.
- LAVROFF (D. G.): Le systèm Politiques francais, 5^{ème} éd., Dalloz, Paris, 1991, P. 171.
- LECLERCQ (C.): Droit constitutionnel et institutions Politiques, 9^{ème} éd., Litec, 1995, P. 45 et su.

النتائج التي تترتب على نظرية سيادة الأمة

تترتب على نظرية سيادة الأمة عدة نتائج منها :

- ١- أن السيادة كل لا يتجزأ، فهي غير قابلة للانقسام أو التصرف فيها.
- ٢- لما كانت السيادة تتجسد في شخص معنوي لا يستطيع أن يعبر عن إرادته كالأشخاص الطبيعيين، فإنه يترتب على ذلك أن التعبير عن إرادة هذا الشخص يكون بواسطة نواب، لذلك قيل إنَّ نظرية سيادة الأمة لا تتفق مع نظام الديمقراطية المباشرة.
- ٣- النائب لا يعبر عن إرادة الناخبين، بل يعبر عن إرادة الأمة ذاتها باعتباره يمثل الأمة كلها، وبناءً على ذلك تستبعد نظرية سيادة الأمة نظرية الوكالة الإلزامية.
- ٤- القانون وفقاً لهذه النظرية تعبير عن الإرادة العامة للأمة.
- ٥- الانتخابات لا تعد حقاً وإنما هي وظيفة.
- ٦- اعتراف هذه النظرية بالشخصية المعنوية للأمة، مع الأخذ في الاعتبار أن الدولة تتمتع هي الأخرى بالشخصية المعنوية، فإنه يترتب على ذلك وجود شخصين معنويين في إقليم واحد، وهما الدولة والأمة^(١).

-
- =- BURDEAU (G.) ET HAMON (f.) Et TROPEP (M.) Manuel droit constitutionnel. 24^{ème} éd., L. G. D. J., Paris, 1995, p. 180, 181.
- ESMEIN (A.): Éléments de droit constitutionnel Français et comparé, 5^{ème} éd., Sirey, Paris, 1909, P. 225 et su.
- BURDEAU (G.) : traité de science politique, 3^{ème} éd., L. G. D. J., Paris, 1987, T.VI. PP. 415 - 417

(١) انظر :

- د. فتحي عبد الكريم، الدولة والسيادة في الفقه الإسلامي دراسة مقارنة، «رسالة دكتوراه»، مكتبة وهبة، الطبعة الثانية، ١٤٠٤ هـ، ١٩٨٤ م، ص ١٠٥، ١٠٦.
- د. فؤاد محمد النادى، مبدأ المشروعية. وضوابط خضوع الدولة للقانون في الفقه الإسلامي، مطبعة دار نشر الثقافة، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٧٣ / ١٩٧٤ م، ١٣٩٤ / ١٣٩٤ هـ، ص ١٦ : ١٩.
- د. عبد الجليل محمد على، مبدأ المشروعية في النظام الإسلامي والأنظمة القانونية المعاصرة، «دراسة مقارنة»، رسالة دكتوراه «غير منشورة» مقدمة لحقوق عين شمس، ١٩٨٣ م، ص ٢٢٢.
- د. ماجد راغب الحلو، مرجع سابق، ص ١٦ : ١٩.

وقد تعرضت نظرية سيادة الأمة لكثير من الانتقادات ، وأهم هذه الانتقادات ما يلي :

١- أنها تؤدي إلى وجود شخصين معنويين في إقليم واحد يتنازعان السيادة وهما : الدولة والأمة ، فلا يستقيم الأمر ، مما أدى إلى أن يقول أنصار هذه النظرية إن الأمة والدولة شخص معنوى واحد ، إلا أن ذلك لم يؤد إلى تحديد صاحب السيادة في الدولة هل هي الأمة أم الدولة؟^(١) .

٢- هذه النظرية تشكل خطراً على حقوق الأفراد وحررياتهم العامة ؛ وذلك لأن الهيئات الحاكمة في ممارستها للسلطة قد يصدر عنها أعمال تمس حقوقهم وحررياتهم ، ومع ذلك فإنها تعد من الأعمال المشروعة لكونها تعتبر تعبيراً عن إرادة الأمة .

كما أن هذه النظرية تؤدي إلى الاستبداد^(٢) ؛ وذلك لأن أعمال هذه النظرية تؤدي إلى إطلاق السيادة ، وإطلاق السيادة يؤدي إلى الجنوح بها نحو الاستبداد والتسلط ، وهو ما لوحظ في رؤساء الجمهوريات في أمريكا اللاتينية حيث استبدوا بالسلطة رغم استنادهم على مبدأ سيادة الأمة .

٣- اعتبار هذه النظرية للانتخاب بأنه وظيفة وليس حقاً يمكن أن يؤدي في النهاية إلى تقليل عدد الناخبين عن طريق وضع شروط في الناخب ، وهذا يؤدي في النهاية إلى حصر إرادة الأمة في عدد محدود من الناخبين لا يمثل إرادة الأمة الحقيقية ، ويصبح القول بأن ما انتهوا إليه من تعبير عن سيادة الأمة يعد أمراً من الأمور الزائفة .

٣- مبدأ سيادة الأمة قد استنفد الأغراض التي من أجلها نودى به ، فقد كان الهدف من وراء المناذاة بهذا المبدأ هو الحد من السلطات المطلقة للحكام ، ووضع

(١) د . محسن خليل ، النظم السياسية والقانون الدستوري ، منشأة المعارف ، الإسكندرية ، الطبعة الثانية ، ١٩٧١ م ، ص ١٦٣ .

(٢) ثروت بدوي ، مرجع سابق ، ص ٤٥ .

قيود على هذه السلطات لصالح الشعوب، أما وقد أصبح الحكّام فى العصر الحديث لا يمارسون سلطات مطلقة بعد أن أقلع الملوك عن المناادة بنظرية الحق الإلهى، وأصبح الحكّام يمارسون السلطة باعتبارهم نواباً للأمة وممثلين لها، وأصبحت سلطاتهم مقيدة ولا تمارس إلا لمصلحة الشعوب، لذلك فلا حاجة إذن إلى المناادة بسيادة الأمة^(١).

الفرع الثانى: نظرية سيادة الشعب

La théorie de la souveraineté populaire

مضمون النظرية

نظراً للانتقادات التى وجهت إلى النظرية السابقة، نشأت نظرية أخرى ترى أن السيادة لا تكمن فى الأمة باعتبار أنها وحدة مستقلة عن الأفراد المكونين لها، بل إن السيادة لكل أفراد الشعب باعتباره كمّاً حسابياً، بحيث إن هذه السيادة تقبل أن تنقسم على هذا الكم العددى، ومن ثم فإنه لا ينظر إلى هذا المجموع باعتباره كياناً يختلف عن مجموع أفراده ويستقل بإرادته عن إرادة الأفراد المكونين له وإنما ينظر إلى الأفراد أنفسهم ويعترف لهم بالسيادة^(٢).

(١) انظر :

- د. فؤاد محمد النادى، مرجع سابق، ص ١٩ : ٢٢.

- د. عبد الجليل محمد على، مرجع سابق، ص ٢٢٣، ٢٢٤.

- د. عبد الحميد متولى، الإسلام ومشكلة السيادة فى الدولة، مرجع سابق، ص ١١ : ٢٠.

(٢) لمزيد من التفصيل عن نظرية سيادة الشعب انظر :

- LA FERRIÈRE (J.): Op. Cit., P. 367 et su.

- PRÉLOT (M.) ET LESCUYER (G.) Op. Cit., P. 300 et su.

- GICQUEL (J.): Op. Cit., PP. 233 - 235 .

- CADART (J.) : Op. Cit., P. 183 .

- LECLERCQ (C.) : Op. Cit., P. 42 et su .

- BURDEAU (G.) Et HAMON (F.) Et TROPER (M.): Op. Cit., P. 179.

- LAVROFF (D. G.): Op. Cit. P. 172.

- BURDEAU (M.): Cours de droit constitutionnel comparé, Éd. librairie. L. Chauny et L. Quinsac, Paris 1951 - 1952, P. 138 et su.

- BURDEAU (G.). Traité de science politique, Op. Cit. T.VI, PP. 414, 415.

النتائج التى تترتب على نظرية سيادة الشعب

ترتب على نظرية سيادة الشعب نتائج تختلف عن النتائج التى ترتبت على نظرية سيادة الأمة ، وأهم هذه النتائج هى :

١- الانتخاب لا يعد وظيفة ولكنه حق ، وذلك تأسيساً على أن كل فرد من أفراد الشعب يمتلك مثل غيره جزءاً من السيادة الشعبية ، ويترتب على ذلك أن يسود الاقتراع العام ، ولا يجوز تقييده بأى نوع من القيود مثل الثروة أو ضرورة توفر قدر معين من التعليم أو الانتماء إلى طبقة معينة .

٢- القانون وفقاً لهذه النظرية هو تعبير عن إرادة الأغلبية المتمثلة فى هيئة الناخبين ، بحيث يتعين على الأقلية أن ترضخ لرأى الأغلبية .

٣- يترتب على مبدأ السيادة الشعبية أن تكون وكالة النائب إلزامية بالنسبة إلى ناخبيه ، فهو مقيد بتوجيهاتهم وآرائهم ، فإذا خالف تلك التوجيهات والآراء ، فإن للأصيل مالك السيادة الحق فى عزل الوكيل الذى خرج عن الوكالة .

٤- نظرية سيادة الشعب لا تتوافق إلا مع النظام الجمهورى ، حيث إن الإرادة الشعبية تتجسد فى مجموع إرادات المواطنين فى لحظة معينة ، أما نظرية سيادة الأمة فإنها تتوافق مع النظام الجمهورى وكذلك مع النظام الملكى .

٥- نظرية سيادة الشعب تتواءم ونظام الديمقراطية شبه المباشرة ، حيث يتولى الشعب ممارسة السيادة بنفسه ، وذلك بتولى مقاليد الحكم دون وساطة هيئة أو فرد ، كما أن هذا المبدأ يتواءم أيضاً مع نظام الديمقراطية المباشرة حيث يتيح للشعب ممارسة بعض مظاهر السيادة والسلطة مثل الاستفتاء الشعبى والاقتراح الشعبى ، أما مبدأ سيادة الأمة فإنه لا يتواءم إلا مع النظام النيابى ، لذلك ذهب جانب من الفقه إلى أن سيادة الشعب أكثر ديمقراطية من نظرية سيادة الأمة^(١) .

(١) انظر :

- د . فتحى عبد الكريم ، مرجع سابق ، ص ١٠٧ : ١١٠ .
- د . فؤاد محمد النادى ، مرجع سابق ، ص ٢٤ : ٢٦ .
- د . عبد الجليل محمد على ، مرجع سابق ، ص ٢٦ ، ٢٢٧ .
- د . ماجد راغب الحلو ، مرجع سابق ، ص ٢٠ ، ٢١ .

الانتقادات التي وجهت إلى نظرية سيادة الشعب

نظرية سيادة الشعب لم تسلم هي الأخرى من الانتقادات، وأهم الانتقادات التي وجهت إليها تتمثل في الآتي :

١ - الوكالة الإلزامية للنائب وتبعيته لجمهور الناخبين، والتزامه بالتوجيهات والتعليمات التي يوجهونها له، سواء كانت على خطأ أو صواب، وإذا لم يفعل فقد مقعده في المجلس النيابي إما بعزله في الحال، أو في أول انتخابات قادمة، ولا شك أن علاقة على هذا النحو، تفضل تحقيق المصلحة الخاصة على حساب الصالح العام تؤدي حتماً إلى عواقب وخيمة على الدولة والمجتمع .

٢ - هذه النظرية تقسم السيادة بالتساوي بين أفراد الشعب، ومن مجموع السیادات الفردية تتكون السيادة الشعبية، والسؤال الذي يُثار بعد ذلك، ما هو موقع السيادة الفردية في حالة التعارض مع سيادة الأمة، ألا قد يؤدي ذلك إلى الاضطراب والتنازع، وعدم استقرار أوضاع المجتمع؟ ومن ناحية أخرى ما هو وضع سيادة الشعب من سيادة الدولة؟ ومن ذلك يتبين أن نظرية سيادة الشعب قد أدت إلى تعقيد مشكلة السيادة^(١).

تقدير نظريتي سيادة الأمة وسيادة الشعب

رغم ما وجه إلى نظريتي سيادة الأمة وسيادة الشعب من انتقادات، فإن بعض الفقهاء يقررون أن ما وجه إلى نظرية سيادة الأمة من نقد من أنها خطر على الحريات العامة والحقوق، وأنها تؤدي إلى التسلط والاستبداد غير صحيح؛ وذلك لأن هذا النقد لا يعود إلى جوهر النظرية ومضمونها، وإنما يعود أساساً إلى التطبيق وما يشوبه من انحراف تلعب فيه الأهواء السياسية، فالعيب ليس في النظرية وإنما العيب في تطبيقها .

(١) انظر :

- د. فؤاد محمد النادی، مرجع سابق، ص ٢٦، ٢٧ .

- د. عبد الجليل محمد علی، مرجع سابق، ص ٢٢٧، ٢٢٨ .

أما فيما يتعلق بالقول من أنه ليس هناك حاجة إلى الأخذ بنظرية سيادة الأمة في العصور الحاضرة؛ وذلك لأن سلطات الملوك والحكام في العصر الحالى أصبحت مقيدة فهذا القول غير سليم ويخالف الواقع، فلا زال في العالم حكّام يمارسون الحكم الاستبدادى، الأمر الذى يؤدى إلى أن تظل هذه النظرية سلاحاً من الأسلحة التى تستخدمها الشعوب فى مواجهة استبداد الحكّام.

أما ما قيل من أن نظرية سيادة الأمة تؤدى إلى جعل الانتخاب وظيفة، كما أنها بذلك تؤدى إلى تقييد الاقتراع، فهذا مردود عليه بأن تقييد الانتخاب كثيراً ما يكون مبنياً على اعتبارات تتعلق بالأوضاع الداخلية فى الدولة، ولا تتعلق بالنظرية ذاتها، كما أن تقييد الانتخاب ليس قاصراً على نظرية سيادة الأمة، وإنما يمكن أن يؤخذ به أيضاً فى ظل نظرية سيادة الشعب.

وبالنسبة لنظرية سيادة الشعب، فإن تجزئة السيادة على جميع أفراد الشعب بهدف منع الاستبداد والتسلط، فإن هذا ليس من شأنه أن يحول دون ذلك. وذلك لأن الأفراد تظهر سيادتهم عند ممارسة عملية الانتخاب ثم ينتقل حق التصرف للنواب وهؤلاء قد يستبدون فى ممارستهم للسلطة، وعزلهم ومحاسبتهم ليس أمراً سهلاً حيث تعوقه كثير من العقبات^(١).

وقد لجأت بعض الدول توفيقاً بين النظريتين السابقتين إلى النص فى دساتيرها على هاتين النظريتين، مثال ذلك فرنسا حيث كان مشروع الدستور الفرنسى الصادر فى ٢٧ أكتوبر سنة ١٩٤٦م ينص على أن السيادة للشعب، ولكن بعد مناقشات طويلة فى اللجنة التأسيسية لنظريتي سيادة الأمة، وسيادة الشعب، عدل النص بطريقة تهدف إلى التوفيق بين النظريتين، وجرت الصياغة على الوجه التالى «سيادة الأمة ملك للشعب الفرنسى»^(٢).

(١) د. فؤاد محمد النادى، مرجع سابق، ص ٢٨ : ٣١.

(٢) د. ثروت بدوى، مرجع سابق، ص ٤٧.

د. فؤاد محمد النادى، مرجع سابق، ص ٢٢.

أما في مصر فقد أخذ الدستور المؤقت الصادر سنة ١٩٦٤م بنظرية سيادة الشعب حيث نص عليها صراحة، كذلك الدستور الحالي الصادر عام ١٩٧١م حيث نصت المادة الثالثة منه على أن: «السيادة للشعب وحده، وهو مصدر السلطات، ويمارس الشعب هذه السيادة ويحميها».

المطلب الثاني

صاحب السيادة في الفقه الإسلامي

تمهيد

مصطلح السيادة مصطلح حديث على الفقه الإسلامي، نقله إليه علماء المسلمين المحدثون عن الفقه الغربي، أما القدامى من الفقهاء المسلمين الذين كتبوا في الفقه السياسي الإسلامي فلم يبحثوا هذه المسألة في مؤلفاتهم^(١).

وقد تصدى الفقه الإسلامي المعاصر لهذه النظرية، إلا أن آراء الفقهاء قد اختلفت فيمن يكون صاحب السيادة، فظهرت ثلاثة آراء:

الرأي الأول: ويذهب أصحاب هذا الرأي إلى أن السيادة لله عز وجل وحده، دون أن يكون لأحد غيره من الشعب أو الأمة - الادعاء بأنه صاحب السيادة.

الرأي الثاني: ويذهب أصحاب هذا الرأي إلى أن السيادة في الدولة الإسلامية للأمة، فهي صاحبة السيادة ومنبع السلطات في الدولة الإسلامية.

الرأي الثالث: ويذهب أصحاب هذا الرأي إلى أن السيادة في الدولة الإسلامية سيادة مزدوجة، فالسيادة لله في مجال النصوص القطعية الواضحة في الكتاب والسنة، ولجماعة المسلمين في حالة عدم وجود نص أو في حالة نص محتمل التأويل.

وفيما يلي عرض لكل رأي من هذه الآراء الثلاثة بإيجاز.

(١) انظر:

- د. فتحى عبد الكريم، مرجع سابق، ص ٤٧.

- د. حسن محمد سفر، مفهوم السيادة (الحاكمية) وصاحبها في الفقه الإسلامي، بحث منشور بمجلة البحوث الفقهية المعاصرة، العدد السابع عشر، السنة الخامسة، شوال، ذى القعدة ١٤١٣ هـ، أبريل، مايو، يونيو ١٩٩٣م، ص ١٤٦.

الرأى الأول: السيادة فى الدولة الإسلامية لله عز وجل

يذهب أصحاب هذا الرأى إلى أن السيادة - أو الحاكمية ما يطلقون عليها - لله عز وجل ، فالله وحده هو الذى شرع القانون الإسلامى ، وأنفذه فى حق المسلمين دون أن تكون عليه أو تُحد من إرادته سلطة عليا توجهه ، فهو الأمر والنهى ، وعلى المسلم واجب الامتثال والطاعة لهذا القانون الإلهى . وهذا واضح بجلاء فى مواضع عديدة فى القرآن الكريم^(١) منها :

قوله - عز وجل - : ﴿إِنَّ الْحُكْمَ إِلَّا لِلَّهِ أَمَرَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ﴾ [يوسف : ٤٠] .
وقوله - تبارك وتعالى - : ﴿وَمَنْ لَّمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾ [المائدة : ٤٥] .

فالحاكم الحقيقى هو الله عز وجل ، ووصف الحاكمية ثابت له وحده ، وقد نص مؤتمر علماء المسلمين المنعقد فى كراتشى فى المدة من ١٣ إلى ١٥ من شهر ربيع الأول سنة ١٩٧٠م فى المادة الأولى لمشروع وضع المبادئ الأساسية للدولة الإسلامية على ما يلي : «إن الحاكم الحقيقى ، من حيث التشريع والتكوين هو الله رب العالمين»^(٢) .

وما وجب على الناس طاعة النبى ﷺ إلا لأنه يأتيهم بالأحكام من عند الله - عز وجل - كما أن إرادة الأمة التى تظهر فى إجماع مجتهديها - فى حدود أحكام الله - تعبر كذلك عن إرادته المقدسة .

(١) زعيم هذا الرأى هو العالم الباكستانى «أبو الأعلى المودودى» انظر فى ذلك محاضرة له منشورة بعنوان «تدوين الدستور الإسلامى» ، دار التراث العربى ، (د . ت) ص ١٣ : ١٨ ونجد هذا الاتجاه واضحاً فى كتابات بعض المفكرين فى مصر مثل كتابات الأستاذ سيد قطب حيث يقول فى كتابه «معالم فى الطريق» هذه الجاهلية تقوم على أساس الاعتداء على سلطان الله فى الأرض وعلى أخص خصائص الألوهية - وهى الحاكمية - إنها تسند الحاكمية إلى البشر فتجعل بعضهم لبعض أرباباً ، لا فى الصورة البدائية الساذجة التى عرفنها الجاهلية الأولى ، ولكن فى صورة ادعاء حق وضع التصورات والقيم ، والشرائع والقوانين ، والأنظمة والأوضاع بمعزل عن منهج الله للحياة (انظر : سيد قطب ، معالم فى الطريق ، دار الشروق ، الطبعة الشرعية الخامسة عشرة ، ١٤١٢ هـ ، ١٩٩٢م ، ص ١٠) .
(٢) انظر :

- د . فؤاد محمد النادى ، مرجع سابق ، ص ٤١ .
- د . عبد الجليل محمد على ، مرجع سابق ، ص ٢٣١ .

الرأى الثانى، السيادة فى الدولة الإسلامية للأمة

يرى أصحاب هذا الرأى أن السيادة فى الدولة الإسلامية للأمة، فالخليفة وإن كان صاحب السيادة فى الدولة الإسلامية، فليس ذلك باعتبار شخصه، ولكن لكونه يخلف النبى ﷺ فى سياسة الأمة، ليسوسها بما أراد الله من الأحكام، ويوجهها لما فيه النفع والخير للأمة، والخليفة لا يعدو أن يكون واحداً من أبناء الأمة، وكُلّ إليه القيام بأمر الدين والدنيا، فهو أكثر أفراد الأمة عبثاً وأثقلهم أمانة، وهو وكيل عن الأمة فى إدارة شئونها حسب شريعة الله - عز وجل -، والأمة هى التى تختار الخليفة وتراقبه وتناصحه، وتملك عزله إن حاد عن الطريق السوى، فالخليفة وكيل عن الأمة يستمد سلطانه منها، فإذا كان للأمة حق التوجيه والنصح والمساءلة والعزل، فإن المنطق يقضى بأن تكون السيادة للموكل الأصيل، لا النائب الوكيل، وأصحاب هذا الرأى أقاموا رأيهم على الدعائم الثلاث الآتية:

١- الخليفة نائب أو وكيل فى ممارسة السيادة وليس بصاحب لها، وقد منحت له هذه السيادة باعتبار صفته وليس لذاته، وعليه واجب سياسة الرعاية وفق الأحكام الإلهية، وليس له أن يقوم بذلك دون مشورة أو يستبد بالسلطان.

٢- الأمة صاحبة السيادة ومنع كل السلطات فى الدولة بما فيها سلطان الخليفة فالأمة هى التى أقامت ولى الأمر فى منصبه، ويظل باقياً فيه طالما بقى راعياً للمصالح الأخروية والدنيوية، مستوفياً لشروط شغل المنصب عاملاً على رفعة شأن المسلمين، فإذا لم يكن كذلك حق للأمة عزله وتنصيب غيره.

٣- إذا كانت السيادة وفق أصحاب هذا الاتجاه للأمة، فإن هذه السيادة ليست مطلقة، بل إنها مقيدة بأحكام الشريعة الإسلامية، فإذا خالفت السيادة هذه الأحكام، فقدت أساس مشروعيتها^(١).

والذى يدفع أصحاب هذا الاتجاه إلى القول بسيادة الأمة سببان هما:

(١) انظر:

- د. عبد الجليل محمد على - مرجع سابق، ص ٢٣٢.

- د. فؤاد محمد النادى، مرجع سابق، ص ٣٨، ٣٩.

١- نفى أن يكون الخليفة هو صاحب السيادة ومصدرها في الدولة الإسلامية، وما يتبع ذلك من كون النظام السياسي الإسلامى نظاماً استبدادياً.

٢- نفى أن تكون السلطة فى النظام الإسلامى دينية تستند إلى الحق الإلهى المباشر أو غير المباشر، وإنما هى سلطة دنيوية مرجعها الأمة فقط^(١).

ويستدل أصحاب هذا الرأى على سيادة الأمة بقوله - عز وجل - :

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ﴾ [النساء: ٥٩].

والمقصود «بأولى الأمر» فى رأيهم هم جماعة أهل الحل والعقد الذين يمثلون سلطة الأمة، كما استدلوا بالحديث النبوى الشريف: «لا تجتمع أمتى على ضلالة»^(٢).

الرأى الثالث: السيادة المزدوجة

أصحاب الرأىين السابقين يرى أحدهما أن السيادة لله، ويرى الآخر أن السيادة للأمة، أما أصحاب الرأى الثالث هذا فإنهم يوفقون بين الرأىين السابقين، فيقولون: إن السيادة فى الدولة الإسلامية مزدوجة، فهى سيادة ذات محورين:

١- سيادة مطلقة للتشريع الإلهى فى مجال النصوص القطعية الواضحة فى الكتاب والسنة.

٢- سيادة محددة لجمهور المسلمين فيما دون هذه الأحكام الإلهية القطعية الواضحة، فللمسلمين أن يجتهدوا، ولكن فى حدود الضوابط التى بينها الله - عز وجل - لعباده^(٣).

(١) د. جمال المراكبى، الخلافة الإسلامية بين نظم الحكم المعاصرة، رسالة مقدمة إلى كلية الحقوق جامعة عين شمس، (د. ت. د.)، ص ٤٠٢.

(٢) صحيح: أخرجه الترمذى فى سننه ك/ الفتن ب/ ما جاء فى لزوم الجماعة (ح/ ٢١٦٧) (٤/ ٤٦٦) وأخرجه الحاكم فى المستدرک ك/ العلم (ح/ ٣٩١) (١/ ١٩٩، ٢٠٠).

(٣) انظر:

- د. فؤاد محمد النادى، مرجع سابق، ص ٤٣.

- د. ماجد راغب الحلوى، مرجع سابق، ص ٣٠، ٣١.

- د. عبد الجليل محمد على، مرجع سابق، ص ٢٣٣.

- د. جمال المراكبى، مرجع سابق، ص ٤١٥، ٤١٦.

- د. حسن محمد سفر، مرجع سابق، ص ١٥٠.

وتأسيساً على ما تقدم فإن أصحاب هذا الرأى يفرقون بين مجالين فى هذا المقام^(١) هما :

١- حيث يكون هناك نص صريح قطعى واضح الدلالة على مقصوده، فلا مجال فيه لاجتهاد فردى أو جماعى، فليس للأغلبية أو لإجماع الأمة أن تخالف هذا النص، فالله - عز وجل - الذى أنزل هذا النص أعرف من الجماعة بمواقع المصلحة، وقد استند أصحاب هذا الاتجاه فى هذا الشق إلى ذات النصوص التى استند إليها أصحاب نظرية السيادة لله .

٢- حيث يكون هناك نص محتمل التأويل، وحيث لا يكون هناك نص على الإطلاق، فإن الإسلام يجعل رأى الجماعة دليلاً على الحق، وفى ذلك يقرر الرسول ﷺ مبدأ الجماعة فيقول «يد الله مع الجماعة»^(٢)، ويقول أيضاً صلى الله عليه وسلم: «ما رآه المسلمون حسناً فهو عند الله حسن»^(٣)، كما يقول أيضاً عليه الصلاة والسلام: «لا تجتمع أمتى على ضلالة»^(٤).

وبعد استعراض الآراء الثلاثة فى الفقه الإسلامى يمكننا أن نخرج بالتتابع التالية، والتى تمثل التوفيق بقدر الإمكان بين هذه الآراء :

١- السيادة فى الدولة الإسلامية لله وحده متمثلة فى أحكام شريعته الخالدة، فلا سيادة لفرد من الأفراد، ولا لطبقة من طبقات الأمة .

(١) انظر :

د . عبد الجليل محمد على، مرجع سابق، ص ٢٣٣، ٢٣٤ .

د . فؤاد محمد النادى، مرجع سابق، ص ٤٤ .

(٢) حديث حسن: أخرجه الترمذى فى سننه ك/ الفتى ب/ ماجاء فى لزوم الجماعة (ح/ ٢١٦٦)

(٤/ ٤٦٦) عن ابن عباس وقال أبو عيسى: هذا حسن غريب، وذكره الهذلى فى الكتر (ح/ ٢٤٠١)

وعزاه للترمذى عن ابن عباس .

(٣) صحيح: أخرجه أحمد فى مسنده (١/ ٣٧٩) وصححه الشيخ أحمد شاكر، وأخرجه الحاكم فى

المستدرك ك/ معرفة الصحابة (ح/ ٤٤٦٥) وقال: هذا حديث صحيح الإسناد، وذكره الزيلعى فى

نصب الراية (٤/ ١٣٣)، والعجلونى فى كشف الحفاء (ح/ ٢٢١٤) (٢/ ١٨٨) وقال: رواه أحمد فى

كتاب السنة .

(٤) صحيح: سبق تخريجه فى ص ٣٢ .

٢- الأمة تختار الحاكم الذى ينوب عنها فى تنفيذ أحكام الشريعة الإسلامية، وسياسة الأمور الدنيوية على مقتضاها .

٣- الحاكم لا يمارس سلطاته نيابة عن الله تعالى -صاحب السيادة- وإنما نيابة عن الأمة^(١)؛ لذلك فللأمة الحق فى مناصحته ومراقبته وعزله إن اقتضى الأمر^(٢) .

وفى النهاية أود أن أقرر أن النظام السياسى الإسلامى يختلف عن الديمقراطية الغربية فى بعض الأوجه:

١- فى الديمقراطية السيادة للأمة، أما فى الإسلام فالسيادة لله - عز وجل .

٢- فى الديمقراطية سلطة التشريع مطلقة، فإن قيل إن الدستور يقيدها فإنه يرد على ذلك أن الدستور نفسه قابل للتغيير، أما فى الإسلام فإن سلطة التشريع غير مطلقة، فالنصوص قطعية الثبوت والدلالة ملزمة يجب عدم مخالفتها .

٣- الشورى الإسلامية مرتبطة بقيم أخلاقية نابعة من الدين نفسه، ولذلك فهى ثابتة غير خاضعة لتقلبات ميول الأفراد ورغباتهم، بينما الديمقراطية الغربية لا تستند إلى هذه القيم الثابتة، بل هى قيم نسبية تتحكم فيها ميول ورغبات الأكثرية^(٣) .

(١) د. جمال المراكبى، مرجع سابق، ص ٤١٦ .

(٢) وفى ذلك يقول الإمام محمد عبده: «الخلافة عند المسلمين ليس بالمعصوم ولا هو مهبط الوحي ولا من حقه الاستئثار بتفسير الكتاب والسنة . فالأمة هى التى تنصبه والأمة هى صاحبة الحق فى السيطرة عليه، وهى التى تخلعه متى رأت ذلك من مصلحتهم، فهو حاكم مدنى من جميع الوجوه ولا يجوز لصحيح النظر أن يخلط الخلافة عند المسلمين بما يسميه الإفرنج «ثيوكراتيك» أى سلطان إلهى، فإن ذلك عندهم هو الذى ينفرد بتلقى الشريعة عند الله، وله حق الأثرة بالتشريع وله فى رقاب الناس الطاعة لا البيعة...» (انظر: الإمام محمد عبده، الإسلام والنصرانية، دار المنار بمصر، ١٣٧٣هـ، الطبعة الثامنة، ص ٥٨ : ٦٠)، كما يقول أبو الأعلى المودودى: . . . فهى ليست عبارة عن ظل الله أو البابوية أو حقوق الملوك الإلهية، فقد قضى القرآن أنه ليست هذه المنزلة -منزلة الخلافة والنيابة- من حق فرد من الأفراد أو أسرة من الأسر، أو طبقة من طبقات، وإنما هى حق لجميع من يسمون بحاكمية الله، ويؤمنون بعلو القانون الإلهى الذى جاءهم من عند الله - تعالى- بواسطة أنبيائه ورسله ﴿وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ﴾ [النور: ٥٥] (انظر: أبو الأعلى

المودودى، تدوين الدستور الإسلامى، مرجع سابق، ص ١٨، ١٩) .

(٣) د. حسن محمد سفر، مرجع سابق، ص ٢١٩ : ٢٢١ .